الاوضاع الاجتماعية في العراق
في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥

د. نضر علي أمين الشريف
كلية التربية الاساسية/ المستنصرية

المقدمة :

انصبت معظم الدراسات التاريخية في مؤسساتنا الأكاديمية على دراسة الجوانب السياسة و الاقتصادية في حين لم تنل الجوانب الاجتماعية نصيبا يذكر من الاهتمام . ولا شك إن التعرف على الأوضاع الاجتماعية سيوفر لنل قدرا من إمكانية التعرف على مدى تأثير الأوضاع السياسية و الاقتصادية على المجتمع و حركته، وموقف الأفراد من مجمل التطورات السياسية والاقتصادية ، باعتبار أن الأوضاع الاجتماعية ما هي إلا انعكاس للأحداث السياسية و الاقتصادية في حياة الشعوب .

تأتى أهمية هذا البحث في انه يحاول أن يقدم صورة اقرب إلى الواقع عن تأثير الحرب العالمية الثانية و التطورات السياسية و الاقتصادية التي رافقتها على الحياة الاجتماعية في العراق. مع الأخذ بنظر الاعتبار إن العراق لم يكن طرفا مباشرا أو أساسيا في تلك الحرب مع أن تأثيرها أصاب بشكل أو بأخر مرافق الحياة في القطر آنذاك .

الفصل الاول
الاوضاع الاجتماعية في العراق عشية قيام الحرب العالمية الثانية

تمهيد :

لا بد من الإشارة في حدود هذا البحث و بشكل سريع إلى واقع الحياة الاجتماعية في العراق في السنوات التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية، والذي كان يحمل، إلى حد ما، سمات النظام السائد في العهد العثماني. فقد تكون المجتمع العراقي

من ثلاثة أقسام هم : سكان المدينة، و سكان القرى والأرياف من العشائر المستقرة، و من البدو و هم من العشائر الرحالة .

ومع هذا التقسيم فلم تكن هناك حدود واضحة بين هذه الفئات الاجتماعية وذلك بفعل التطورات الاجتماعية و الاقتصادية العديدة التي طرأت على الواقع الاجتماعي، و تأثيرها في إزالة أو التخفيف من بعض الخصائص الاجتماعية للسكان ولا سيما العشائر الرحالة .

فان الإجراءات المتخذة من السلطات الحكومية لتوطين العشائر الرحالة ، و تامين الأراضي الزراعية لهم فضلا عن الهجرة من قبل سكان الريف إلى المدن أدى إلى تحولات اجتماعية و اقتصادية مست العديد من أنماط الحياة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة. فيما تحولت المدن الرئيسة منها مثل بغداد و الموصل و البصرة إلى قوة مؤثرة في المجتمع [١] .

فخلال اقل من قرن (بين عامي ١٨٦٧-١٩٤٧) ارتفع عدد السكان من مليون و ربع عام ١٨٦٧الى حوالي خمسة ملايين عام ١٩٤٧. في حين تقلص عدد أفراد العشائر البدوية من نصف مليون عام ١٨٦٧الى حوالي ربع مليون فقط عام ١٩٤٧ .بينما ارتفع عدد سكان الريف من نصف مليون إلى ٢،٧مليون في المدة ذاتها .

وازداد سكان المدن من اقل من حوالي ثلث مليون عام ١٨٦٧ إلى حوالي ١،٨ مليون عام ١٩٤٧ يكسبون عيشهم في المدن الكبيرة والصغيرة بممارسة الأنشطة التجارية و الصناعية و المهن الأخرى .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مجتمع البادية الذي كان يقوم على الرابطة الأبوية، والنفوذ العشائري و ليس على الرابطة الاقتصادية، وشيخ العشيرة هو المطاع فيها في كل الأمور، قد طرأ عليه تحولات أساسية منذ قيام النظام الملكي عام ١٩٢١، ووضع أسس الدولة العراقية الحديثة ، و ترسيخ السلطة المركزية. فقد تلاشت تدريجيا بعض السمات للمجتمع البدوي .

فالبدوي، الذي كان يحتقر العمل اليدوي والزراعي، بدا يعمل في قطاعات عديدة زراعية و اقتصادية بل و حتى العمل في دوائر الدولة و الجيش. و قد ظهر ذلك واضحا في المجتمعات البدوية العربية اكثر من البدوية الكردية (٢).

في حين أدى تفاقم استغلال كبار ملاكي الأراضي للفلاحين الذين يؤلفون غالبية المجتمع الريفي و ٥٧ % من السكان لعام ١٩٤٧ إلى ازدياد شقة الخلاف بين قطبي ذلك المجتمع ولا سيما في سنوات الحرب العالمية. الأمر الذي اسهم في " حدوث بعض التبلور في وعي الفلاحين الذين تحولوا إلى عامل إيجابي مدرك نوعا ما لواقع البلاد السياسي " (٣) .

فيما تميز سكان المدن الذين كانوا يؤلفون نحو ٣٨ %من مجموع السكان، حسب الإحصاء نفسه، بمظاهر التطور الاجتماعي و بصورة متزايدة و ذلك باقتباس أنماط الحياة الغربية في الملبس والمسكن والمظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية وقد ساعد توفر الخدمات الصحية و الماء و الكهرباء و المؤسسات الخدمية مثل البريد و البرق و الهاتف و المؤسسات التعليمية و خدمات النقل، على تعميق التباين بين المجتمع الحضري و الريفي (٤) .

ومن الملاحظ أن اكثر المدن في المناطق المختلفة من العراق قد نشأت و تطورت بسب العوامل السالفة الذكر و إن اغلب المدن قد ظهرت في السهل الرسوبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (٥) .

ومن المهم أن نلاحظ أيضا أن الروابط الاجتماعية و علاقات الإنتاج التي طرأت على مجتمع المدينة قبيل و خلال الحرب العالمية الثانية قد تركت آثارا مباشرة على مواقف الفئات الاقتصادية الجديدة النامية و نعني البرجوازية الوطنية كفئة خاصة لها مصالحها الاقتصادية والاجتماعية .

ففي ظل العلاقات الإنتاجية و الأنظمة و القوانين القائمة السياسية و الاقتصادية كان مجال تحرك القوى الاقتصادية الجديدة ضيقا لم يساعد على تطورها بشكل كاف مما جعلها تحاول التحرك اكثر في سبيل تغيير ذلك الواقع. وفي الوقت نفسه

جعلها تصطدم مع البرجوازية التجارية الكبيرة و الوسيطة و مصالحها المرتبطة بالواقع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي القائم ،و ارتباطها بالتجارة مع الغرب (٦) .

وعلى الرغم من قوة و نفوذ البرجوازية الكبيرة، و كبار الإقطاعيين، وتأثيرها في الأوساط الحاكمة ، فقد تركت البرجوازية الوطنية بصماتها على الاتجاهات الفكرية و الاجتماعية الجديدة فيما بعد (٧) .

أما الطبقة العالمة فأنها كانت في دور النمو. فقد تزايد عدد العمال في المدن في المدة بين الحربين العالمتين ولا سيما العاملين في مجال القطاع الصناعي مع تطور الصناعة الوطنية. فقد ارتفع عدد العمال شركات النفط العالمة بصورة متزايدة ،وبدا عمال يدركون واقعهم، ودورهم في التأثير على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية (٨) .

وفيما يتعلق بالمرأة و بدورها، فعلى الرغم من مشاركتها في الحياة العامة للمجتمع، وممارستها للمهن و الوظائف، و اعتبارها موضع اعتزاز المجتمع فكانت منهن المدرسة و الطبيبة والممرضة والشاعرة و الكاتبة و الفلاحة و العالمة إلا أن الدستور العراقي لعام ١٩٢٥، و قانون انتخاب مجلس النواب لم يعترف بآية حقوق سياسية أو انتخابية لها (٩) .

ومن جانب تأثر الوضع الاقتصادية للعراق في الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية بطبيعة الأوضاع السياسية ، وما شهدته الساحة السياسية العراقية من تطورات داخلية انعكست آثارها على مجمل الوضع الاقتصادي .

فقيام حركات العشائر، و انشغال الحكومة بمهمة إخمادها أدى إلى انصراف أعداد دورها في توطيد الأمن و الاستقرار. و هذا يعني في الوقت نفسه إهمال عدد من المشاريع الاقتصادية (١٠) .

كما أن ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري، و قصر أعمار الوزارات أدت إلى التعثر في تنفيذ الخطط الاقتصادية فظلا عن لجوء بعض الوزارات إلي تبني سياسات اقتصادية تقوم بموجبها بإلغاء البرامج الاقتصادية التي سبقتها .

فعلى سبيل المثال أقدمت وزارة حكمت سليمان عام ١٩٣٧ على إلغاء الخطة الاعمارية التي وضعتها وزارة ياسين الهاشمي الثانية . كما ألغت وزارة جميل المدفعي الرابعة ما جاءت به الوزارة السليمانية [١١] .

الفصل الثاني

تطور الاوضاع الاجتماعية في سنوات الحرب العالمية الثانية

١٩٣٩-١٩٤٥

أوضاع العراق الاقتصادية و أثرها على الأوضاع الاجتماعية :

لم يكن العراق بمنأى عن انعكاسات الحرب العالمية الثانية أيلول عام ١٩٣٩ .

فمن بعد نشوبها في الثالث من الواضح أن موقع العراق الجغرافي الذي يصل بين الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط ،و موارده النفطية منها، جعل الدول الحلفاء وفي مقدمتها بريطانيا تعمل على بقاء العراق إلى جانبها، و تعمل على دفعه إلى إعلان الحرب على ألمانيا أولا و دول المحور فيما بعد .

و كان من الطبيعي أن يكون للحرب على ألمانيا تأثير سيئ في الاقتصاد العراقي و بالتالي في أوضاعه الاجتماعية .ذلك أن العراق كان يعتمد على تجارة الاستيراد لسد قسم كبير من احتياجاته . وفي بداية الحرب أوقفت الودائع في المصارف، و احتكرت المواد الغذائية، و ارتفعت الأسعار ولا سيما أسعار الحبوب [١٢] .

و قد أشارت الصحف الصادرة آنذاك إلى حالات ارتفاع الأسعار ولا سيما في محافظات القطر .فقد ذكرت جريدة العراق الصادرة بتاريخ الثلاثين من أب ١٩٤٠ إن أحد أعضاء المجلس البلدي في البصرة قدم تقريرا إلى رئيس بلدية البصرة تناول فبه أسعار المواد الغذائية – خصوصا أسعار الخبز. و نقلت الجريدة عن " الثغر البصرية " في عددها الصادر في ١٣آب ١٩٤٠ إشارتها إلى ارتفاع محسوس في سعر الدهن فقد باغ اليوم ٧،٨٧٥ دينارا للمن الواحد [١٣] .

و شمل ارتفاع الأسعار المواد الإنشائية . فعلى اثر انقطاع استيراد الحديد من أوربا تحول العراق إلى استيراد هذه المادة من الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي

تسبب في ارتفاع أسعاره ارتفاعه كبيرا، وهذا أدى بدوره في فتور الحركة العمرانية. فقد ذكرت جريدة العراق في عددها الصادر في ٢٣/أيلول / ١٩٤٠ انه " وصلت قيمة المن الواحد من الشيلمان ٢٦٠ فلسا بينما كانت قبل الحرب ب ٨٠ فلسا [١٤].

لم تلبث أوضاع العراق الاقتصادية أن عادت إلى وضعها الطبيعي بعد فترة قصيرة، و عادت الأسعار إلى مستوياتها السابقة قبل الحرب باستثناءات طفيفة .و بهذا الخصوص ذكر نوري السعيد في خطابه الذي ألقاه من دار الإذاعة العراقية مساء يوم الأول من أيلول عام ١٩٣٩ أن "الأزمة الاقتصادية التي يحتمل نشوءها في الحرب في بادئ الأمر بسب كساد الأسواق، و ارتفاع أجور النقل و قلة وسائطه فلا يتوقع أن تدوم طويلا . ومن المؤمل أن بعوض عن ذلك بما يعقبه من تحسن الأسعار، وازدياد الطلب على منتوجاتنا " [١٥] .

على أن آثار الحرب بدأت تظهر بشكل جدي بعد وصول القوات البريطانية على اثر أحداث نيسان مايس ١٩٤٩، ودخولها الأراضي العراقية بعد فشل الانتفاضة ، فقد قررت السلطات البريطانية تجهيز قواتها محليا بسب ظروف الحرب، وصعوبة الاستيراد من الخارج. و نتيجة لذلك اضطرت الأسواق بسب شحة البضائع و السلع و ارتفعت أسعارها بشكل واضح. كما بدأت نفقات الدولة تتضخم الأمر الذي أضر بالاقتصاد العراقي [١٦] .

ومن ناحية أخرى حصل تضخم نقدي كبير كان له أثره في ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً نتج عنه تدهور القوة الشرائية للعملة العراقية، وارتفاع نفقات المعيشة [١٧] .

حاولت الحكومة العراقية اتخاذ بعض التدابير الضرورية للتخفيف من أثار الحرب على الاقتصاد العراقي فأصدرت العديد من القوانين والأنظمة لغرض السيطرة على المرافق الاقتصادية " قانون تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩ " والذي وضع الأسس الأولى لنظام التموين وتشكيلاته [١٨] .

كما أصدرت الحكومة قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٩ وبموجبه تم منع تصدير بعض المنتجات الغذائية والبضائع والسلع إلا بإجازة خاصة من لجنة التموين المركزية.

وفضلاً عن ذلك أصدرت الحكومة قوانين أخرى بهدف حصر المواد الاقتصادية ومنع أحتكارها، ومراقبة توزيعها [١٩] .

واتجهت النية إلى تأليف لجنة من كبار الموظفين ويمثلون مختلف الوزارات، وتشترك فيها لجنة التموين المركزية لتطبيق الأنظمة المذكورة [٢٠] .

وعلى أثر ارتفاع الأسعار بشكل كبير في النصف الثاني من العام ١٩٤١ أصدرت الحكومة بياناً في كانون الثاني ١٩٤٢ تضمن تسعير المواد الغذائية الضرورية كالشاي والسكر والقهوة والخبز والطحين [٢١]. وقد قرر مجلس أمانة العاصمة في جلسته المنعقدة بتاريخ الثالث من شباط عام ١٩٤٢ أستناداً إلى قرار لجنة التموين المركزية تسعير المواد المذكورة أعتباراً من يوم ١٩٤٢/٢/٧ .

وقد شمل ارتفاع الأسعار المواد الاستهلاكية الأخرى لا سيما الأساسية منها كالمنسوجات بأنواعها والأحذية واللحوم ومشتقات الحليب [٢٢] . ولم يكتف قرار مجلس أمانة العاصمة بتسعير المواد الغذائية الضرورية بل قرر تحديد وزن الكيلو غرام الواحد من الصمون باثنتي عشر قطعة وزن كل قطعة ٨٣ غرام وبسعر فلسين للقطعة الواحدة من القطع الصغير و ١٦٦ غرام وبسعر أربعة فلوس للقطعة الواحدة من القطع الكبير [٢٣] .

تفاقمت أزمة التموين مع تردي أحوال الإنتاج العالمي وصعوبات النقل البحري، وتناقص كميات السلع المخزونة، وتزايد جيوش الحلفاء في العراق.

وقد حاولت الحكومة التدخل والتخفيف من أزمة التموين باتخاذ عدد من التدابير انصبت بشكل خاص في السيطرة على توزيع والتصرف بالسلع والمواد الغذائية الضرورية [٢٤] .

غير أن تأثير أزمة التموين انعكس على الأوضاع الاجتماعية. فقد عانت الطبقات الفقيرة من مشكلة الخبز، وكيفية الحصول عليه والذي زاد اكتفاء مديرية التموين بتوزيع الطحين المخلوط إلى المخابز والأفران دون الأهالي من وطئت أعبائها لذا كان من الطبيعي أن يجتمع عدد كبير من الفقراء أمام المخابز الذين كانوا يشكون من وجود حالات التلاعب بالأوزان والأسعار كما جاء في وثيقة هي عبارة عن "عريضة" مرفوعة

إلى الوصي عبد الإله ونسخة منها إلى قائممقام قضاء الكاظمية وتضمنت " العريضة" شكوى أهالي الكاظمية وتذمرهم من متعهد الطحين في منطقتهم.

وقد جاء في الشكوى أن المتعهد المذكور يقوم " بتوزيع الطحين إلى الخبازين وقد فتح له فرع للبيع المباشر للمواطنين"، وهو يوزع الطحين دون "مراعاة لدقة الوزن. وعند مناقشته بشان الوزن يقوم بالرد بالسباب والشتائم" [٢٥] .

وإزاء ارتفاع حدة مشكلة الخبز اتخذت أمانة العاصمة بعض التدابير للتخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة عن طريق أقامة مشروع إنشاء أفران حكومية للصمون. وقد جاء في بيان الأمانة بهذا الصدد" أن الهدف من المشروع هو مساعدة الأهالي على شراء مواد العيش بسعارها الاعتيادية، والترفيه عن حالة الطبقات الفقيرة" وذلك" بإنشاء عدة أفران للصمون في مختلف أنحاء العاصمة لتهيئة كميات كبيرة وبيعه للأهالي بكلفته الاعتيادية" [٢٦] .

وبغض النظر عن مدى فاعلية إجراءات الأمانة إلا أن السلطات الحكومية اتخذت، مع ذلك، سلسلة من التدابير الصحية التي كان من شأنها تنظيم المخابز من الناحية الصحية. فقد وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية " نظام تنظيم المخابز من الناحية الصحية". وقد فرض هذا النظام على أصحاب "المحلات مراعاة الشروط الصحية اللازمة فيها ومنها أن تكون أوعية المياه نظيفة ومغطاة، ويحفظ الدقيق في أكياس أو في أوعية مغطاة ومرتفعة عن الأرض، وأن تجهز هذه المخابز بمناضد غير خشبية للعجن" [٢٧] .

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي لجأت الحكومة إليها لمعالجة الأزمة الاقتصادية، ومشكلة التموين كتعيين الخبراء الأجانب في لجنة التموين العليا، وتحديد الأسعار وإصدار لائحة قانون وزارة التموين [٢٨]. الأ انه لم يطرأ تغيير واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وعلى أوضاع الأسرة العراقية ولا سيما الأسر الفقيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية [٢٩] . ولم تشمل بعض الإجراءات إلا شريحة صغيرة من المجتمع ومنها محاولة الحكومة تحسين أحوال العمال الفقراء بإنشاء دور سكنية. وبهذا الخصوص أشارت جريدة العراق إلى وجود فكرة بوضع "مشروع يشمل مدن

العراق الكبيرة ومراكز الألوية التي يكثر فيها العمال الفقراء" وذلك بعد المباشرة في "إنشاء بيوت العمال والفقراء في بغداد والبصرة والنجف" وأن هناك " مخابرات تجري لاستملاك قطعة أرض أخرى في النجف لتشييد مجموعة ثانية من هذه البيوت وأسكان الفقراء فيها بأجرة زهيدة" (٣٠) .

وينطبق الآمر نفسه مع مشروع حكومي أخر عرف بأسم مشروع "جمعية الآمة" والذي كان الغرض من تأسيسه كما ورد في ديباجة المشروع هو المساهمة في حل "هذه القضايا : عيش الفلاحين والطبقات الفقرة، وما هم عليه من البؤس والفقر والجوع" وما قد "يصيب البلاد من الأخطار والنكبات التي قد تهدد كيانها بسبب هذه الحالة المزرية". ولذلك جاء المشروع لكي يقوم " بتهذيب أبناء القرى والعشائر تهذيباً أجتماعياً وصحياً وأخلاقياً"، وتكون "بعيدة عن الجدل الديني والسياسي" (٣١) .

وعلى الرغم من أن الجهود التي بذلتها جمعية "بيوت الأمة في هذا المجال لم تؤدي إلى النتائج المرجوة إلا أنها لم تخل، مع ذلك، من بعض الفائدة، فقد أنشأت "بيوت الأمة" في الأحياء الفقيرة، وتم تعيين معلمين فيها لتعليم الصغار، ومضمدين لمداواة المرضى في منطقة" الشالجية"، "وكمب الأرمن"، "والشيخ عمر"، " الطارمية" ببغداد. وشملت نشاطات الجمعية مدن العراق الأخرى ومنها البصرة. فقد تم فتح فرع للجمعية فيها قام بإنشاء ستة بيوت وعين في كل بيت معلم ومضمد صحي. كما أضاف فرع البصرة إلى نشاطاته مهمة العناية بالنساء الفقيرات فشكل لجنة نسائية ضمت عناصر نسائية مثقفة وقع على عاتقهن مهمة "تعليم الأميات في المدارس الليلية، وأكساء الفقيرات وتمريض وتضميد المريضات منهن"، كما أنهن قمن "بزيارة أكواخ كثيرة وأرشاد ساكناتها كيفية المحافظة على النظافة، ووجوب الاغتسال، ومراجعة المستوصفان الحكومية والأهلية والابتعاد عن الأوساخ لتجنب الجراثيم والى غير ذلك" (٣٢) .

ولغرض تمويل مشاريعها، وإيجاد الموارد المالية لانجاحها بادرت "جمعية بيوت الأمة" إلى إصدار "أوراق اليانصيب"، وأقامة الحفلات الخيرية. وقامت بمخاطبة الدوائر الحكومية لغرض الحصول على مساعدتها بهذا الشأن. وعلى ما يبدو فقد نجحت الجمعية في مسعاها إذ بادرت "وزارة المعارف" إلى انتداب بعض المعلمين للتعليم في

"بيوت الأمة". كما أوفدت "مديرية الصحة بعض كوادرها الصحية لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية فيها. فيما خصصت "مديرية الأوقاف" الأراضي اللازمة لغرض تشييد أبنية الجمعية عليها.

وفضلاً عن ذلك يؤشر باتخاذ الاستعدادات اللازمة لفتح فروع للجمعية في كل من الموصل وبعقوبة والرمادي والكاظمية (٣٣) .

ومن جانب أخر تركت الحرب العالمية والازمة الاقتصادية آثارها على أوضاع التعليم، فأن انخفاض الدخل والمستوى المعاشي للمواطنين ولا سيما الطبقات الفقرة أدى إلى انتقال أبناء تلك الطبقات من صفوف الدراسة إلى امتهان مختلف الحرف والأعمال ولا سيما في القرى والمدن البعيدة. فقد ورد في إحدى الوثائق التي يعود تاريخها إلى العام ١٩٤١ الأتي: "أن معظم سكان مدينة الموصل فقراء وعمال وأصحاب حرف، وهم الذين يعملون أعمالاً حقيرة مختلفة أو لا يعملون، وأن أكبر مقدار من العمال موجود لدى دائرة الأشغال العامة، وهم يشتغلون في تسوية الطرق في الشمال".

وتشير الوثيقة إن عدد الأحداث الذين لا يقل عمر الواحد منهم عن ١٢ عاما (أي في سن المراهقة) هو " ١٨٠ عامل و هم يتقاضون بين ٦ و ١٠ (أنات) وهو يعدون عمالا عاديين " (٣٤) .

أما من نقى منهم على مقاعد الدراسة فكانوا لا يتمكنون من مواصلة الدراسة بانتظام إذ لم بكن بإمكانهم الحصول على ابسط احتياجاتهم من اللوازم و الكتب المدرسية و الملابس. ولم تكن إجراءات وزارة الداخلية لجمع التبرعات في بعض ألا قضية و النواحي لتتفق مع الحد الأدنى المطلوب لمعالجة حالات التسرب من الدراسة. فالمبالغ التي جمعت لهذا الغرض كانت قليلة و متواضعة، ولم تكن لتشمل جميع الطلاب الفقراء (٣٥) .

وفضلا عن ذلك دفعت ظروف الحرب، والازمة الاقتصادية وزارة المعارف إلى إلغاء بعثاتها العلمية إلى خارج القطر، و إعادة قسم من الطلاب الموفدين دون ان يتمكن هؤلاء من إتمام تحصيلهم العلمي في جامعات الأوربية وقد طلبت سكرتارية مجلس الوزراء من الوزارات والدوائر التابعة لها التريث في سد الشواغر الموجودة لديها وذلك

بغية " تسهيل الاستفادة من بعض أعضاء البعثات العلمية الذين يتحمل عودتهم إلى العراق بسب الأحوال الحاضرة " كما جاء في نص كتاب السكرتارية[٣٦] .

وللأسباب ذاتها كان على السلطات الصحية أن تولي اهتماما بالغا بالناحية الصحية. فكما أشارت تقارير المفتشين الادرايين فقد ازداد معدل الإصابة بالإمراض المتوطنة و السارية ولا سيما مرض التيفوئيد و الملاريا و الجدري و التراخوما. ففي تقرير إلى للمفتش الإداري عبد الله مظفر لعام ١٩٤٩ و الموجه إلى وزارة الداخلية أشار المفتش إلى قيامه بتفتيش مستوصف الكرادة و مستوصف الزوية في بغداد، وانه وجد حالات إصابة عديدة بالملاريا و التراخوما و الجدري. وان المعدل اليومي لعدد المرضى في مستوصف الكرادة قد بلغ (٢٥٠) مريض في حين أن معدل المرضى في مستوصف الزوية كان (٤٥) مريض. وقد أشار التقرير إلى وجود طبيب واحد فقط خريج الكلية الطبية و (٣) مضمدين، وان هناك إصابات بالجدري [٣٧]. في حين أن المعدل اليومي للمرضى المراجعين للمستوصف المذكور هو (٤٥)مريض، وان مرض الجدري من الأمراض المنتشرة فيها [٣٨].

وفي مدينة الموصل أشار تقرير، و هو عبارة عن كتاب موجه من مديرية ناحية الحميدات إلى قائمقامية قضاء الموصل، إلى انتشار مرض "التيفوس" في القرى الناحية. وفي الكتاب تعرض مدير الناحية خشيته من عدم كفاية الإجراءات المتخذة من قبله بتكليف أفراد الشرطة بالمراقبة و الحجز و ذلك لان" موجود أفراد الشرطة لا يكاد يؤمن المطلوب إذا اتخذت بنظر الاعتبار الوظائف الأخرى بالقيام بالدوريات، و المحافظة على الأمن " [٣٩] .

وللاستدلال على ما وصات إليه الحالة الصحية في سنوات الحرب نورد نص نشرة الأمراض المعدية كما جاء على صفحات جريدة "صوت الأهالي " لشهر آذار ١٩٤٥. فقد ذكرت الصحيفة الأتي :

"بلغ عدد الاصابات بالجدري ١١، وبحمى النمشية المستوطنة (٨٦) و الحصبة (١٤٢) والسعال الديكي (١٥٨) والنكاف (٥١٦) و الحمى الدماغية الشوكية (٧٧) وشلل الأطفال (٣) و الحمى التيفوئيدية (٣٢) والسل (٤٠٤) مع (٢٢) وفاة الزحار

الأميبي (٦٧٢) مع ٦وفيات و السفلس (١٦٥٥) و السيلان (٦٢٧) و القرحة الرخوة (٩٦) [٤٠] .

وشهدت سنوات الحرب العالمية الثانية زيادة في حوادث السرقة و السطو. وقد استأثر هذا الموضوع باهتمام السلطات الحكومية، و متابعة المسؤولين عن الأمن و النظام، لذا فان وزارة الداخلية العراقية كانت تطلب من المفتشين الإداريين تقديم تقاريرهم عن معدلات حوادث السرقة في المناطق المشمولة بالتفتيش الإداري، ولا سيما أن الصحف اليومية أخذت تنشر حوادث السرقة والسطو على صفحاتها، فعلى سبيل المثال وردت على صفحات جريدة " البلاد " حالات سرقة عديدة في شهر واحد و في محلة واحدة. فقد ذكرت الصحيفة المذكورة الأتي نصه :

"تكثر حوادث السرقات في جانب الكرخ في خلال هذا الشهر، و كثيرا ما تؤدي إلى وقوع مصادمات وتبادل إطلاق النار مع السراق. وقد جاءنا من السكان هذه المحلة أن سرقتين وقعت في دار السيد رشيد سلمان يومي ١و٣ الجاري، ووقعت يرقة أخرى في الدار المجاورة له في ٥ الجاري وسرقتان في دار السيد شالوم درويش في يومي ٥و٨ الجاري و سرقة ظابط بريطاني في يوم٢٣الجاري وسرقة أخرى في دار أخرى مجاورة في ١١الجاري " [٤١].

وقد أشار تقريرا لمفتش الإداري لعلم ١٩٤٠ عن مجلات الكرخ و الصالحية و الذهب إلى ازدياد حالات السرقة و السطو في المحلات المذكورة فقد سجل المفتش الإداري إن "(٨١) قضية من نوع السرقة و السطو قد حصلت سنة ١٩٤٠ و يقابل هذا العدد(٥٠) قضية في سنة ١٩٣٩ و(٣٤) قضية في سنة ١٩٣٨ [٤٢] .

وفي مناطق باب المعظم و الصليخ و الوزيرية وطريق بغداد و السفينة سجل المفتش الإداري حصول "(٧٤) قضية وفي سنة ١٩٤٠ (١٠٢) مقابل [٤٣] قضية في عام ١٩٣٨ [٤٤].

ومن الملاحظ أن تقرير المفتش الإداري عن تفتيش منطقة الكرادة و البتاوين في السابع و الثامن من تموز ١٩٤٠ قد سجل الملاحظة الآتية:

"سجلت (١٥) قضية من قضايا السرقة و السطو.و ان الناحية الوحيدة التي تسترعي الاهتمام هي الزيادة الحاصلة خلال هذه السنة في عدد قضايا السرقة و السطو. ومما يجدر ملاحظته هو أن قوة أفراد الشرطة كانت في سنتي ١٩٣٨-١٩٣٩ مؤلفة من (١٣) شرطي و (٥١)حارس ليلي ثم زيد موجودها من القوة السيارة فبلغ ألان (١٦) شرطي (١٦) حارس ليلي [٤٥].

وعلى الغرار نفسه سجلت حالات السرقة و السطو زيادة ملحوظة في الألوية و المدن الأخرى، فقد أشار تقرير المفتش الإداري عن منطقة المحمودية في الفترة الواقعة بين٢٦-٢٨ آذار ١٩٤٠ انه سجلت (١١)قضية من نوع السرقة و السطو خلال سنة ١٩٣٩ و تقابل هذا العدد(٥) قضايا في سنة ١٩٣٨ " [٤٦] .

ويشير تقرير آخر للمفتش الإداري عن مناطق الكاظمية و مخافر قصر الملح و الباغات و المشاهدة في الفترة الواقعة بين ١٧-٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٠ انه" حصلت (٩٠) قضية من قضايا السرقة و السطو و يقابل هذا العدد (٣٧) قضية في مثل هذه المدة من سنة١٩٣٩ "[٤٧].

وفي مناطق المسيب والهندية و الحلة أشارت تقارير المفتشين الإداريين إلى زيادة حوادث السرقة و السطو في المناطق المذكورة للأشهر كانون الثاني و شباط و آذار ١٩٤٠، فقد وقع في الحلة (٣٢) قضية و (١٩) في المسيب و (١٩) في الهندية [٤٨].

كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية أفرزت عدد من الظواهر المنحرفة، و التحلل من القيود الاجتماعية و هذا ما دفع البعض إلى محاولة الحصول على موافقة الجهات الرسمية لفتح الجمعيات و النوادي الثقافية و الاجتماعية، فعلى سبيل المثال تقدم مدير ناحية الحمزة احمد العامر بطلب إلى وزارة الداخلية يرجو فيه الموافقة على فتح ناد ثقافي اجتماعي الغاية منه " قضاء أوقات الفراغ في التمارين الرياضية، ومطالعة الصحف و المجلات العلمية، و القيام بالحفلات الأدبية، و إلقاء المحاضرات التثقيفية" على أن "لا يتدخل في الأمور السياسية و الدينية ". وان من شروط الانتساب إلى النادي أن يكون الشخص" موظفا كان أما أهليا ذو أخلاق حسنة، وسمعة طيبة وان يكون بالغا العشرين

سنة من عمره وان لا يكون ساقطا من الحقوق المدنية ". كما جاء في نص النظام الداخلي للجمعية [٤٩].

أما الجهات الرسمية فأنها عمدت إلى تشكيل لجنة خاصة باسم "لجنة صيانة الأخلاق العامة "(٥٠). أخذت على عاتقها مهمة " الحفاظ على المجتمع العراقي من الادران و الأمراض الاجتماعية " وذلك لينصرف "أبناء الشعب إلى خدمة وطنهم و ترقية مجتمعهم من غير ان ينحرفوا بتيارات الشهوات و النوازع النفسية الخبيثة " (٥١).

تدارست اللجنة القضايا الاجتماعية و توصلت إلى اقرارالاموارلاتية :

١. رفض الطلبات التي تقدم بها أصحاب "الاوتيلات" لفتح "الكبر يهات"على طراز" الكيتكات"و "المولان روج".
٢. غلق النوادي و المحلات التي تعنى بتعليم الرقص ألا جنبي لان ذلك "ينافي و مستلزمات الأخلاق الحميدة "
٣. النظر في موضوع البغاء و انتشار هو مواصلة درس هذا الموضوع[٥٢].

وعلى أية حال أن ما سجل من حوادث وحالات، وفي ظروف الحرب العالمية، و الأزمة الاقتصادية ربما كان اقل بكثير مما جرى في مجتمعات أخرى واجهت ظروفا متشابهة إلى حد بعيد وإلا فان هناك حالات أثارت إعجاب و تقدير الجهات المسؤولة مثلما جاء في وثيقة يعود تاريخها إلى شهر أيار من عام ١٩٤٤. فقد ذكرت الوثيقة أن مدير ناحية الحمدانية وجه كتابا إلى متصرفية لواء الموصل أشار فيه إلى أمانة أمر مخفر الكلك، و التزامه بالواجب لقيامه
بضبط أموال مهربة، وطلب تكريمه و توجيه كتاب شكر له[٥٣].

الخاتمة :

تسمح لنا الحقائق الواردة بين دفتي البحث أن لقيام الحرب العالمية الثانية تأثير سيئ على أوضاع الاجتماعية مثلما كان لها تأثيرها السيئ على أوضاعه الاقتصادية و السياسية. وقد تجلى التأثير السيئ للحرب على حياة الشعب العراقي بشكل عام و الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

وقد عانت الطبقات الفقيرة من ظاهرة الجوع و العوز، و تدهور حالتها الصحية بشكل واضح، و انتشرت الأمراض. كما إن انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية كالسرقة و السطو و البطالة كانت بسب الأزمة الاقتصادية و انخفاض المستوى المعاشي لعموم أفراد الشعب. ومع إن السلطات الحكومية حاولت الحد من تلك الظواهر إلا أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح في حالات غير قليلة فقد جاءت هامشية وفي ذلك يكمن أحد أسباب التعثر حتما.

الهوامش :

١- هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، بغداد، ١٩٤٦، ص١٦.

٢- شاكر خصباك، الأكراد، دراسة جغرافية أنثوغرافية، بغداد، ١٩٧٢، ص٤٣-٤٥.

٣- كمال مظهر احمد، صفحات مكن تاريخ العراق المعاصر، بغداد،١٩٨٧، ص١٣٣.

٤- للتفاصيل ينظر: علي الودري، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، ١٩٨٧، ص١٣٢-١٣٣.

٥- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة دكتواره غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

٦- محمد عزة دروزه، مشاكل العالم العربي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بيروت، سنة الطبع ؟، ص٢٣٤-٢٣٥.

٧- المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

٨- د. كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص ١٣٦.

٩- للتفاصيل ينظر:عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، الطبعة السابعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٣٣٩-٣٥٤.

١٠- للتفاصيل يراجع:عبد الله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق، ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٢٥-٣٤.

١١- محمد عويد محسن الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق، ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٣.

١٢- "مجلة غرفة تجارة بغداد"، العدد الأول، كانون الثاني، ١٩٤٠، ص ١٠٠.

١٣- "العراق" (جريدة)، العدد، ٥٥٩٩، ٣٠ آب ١٩٤٠، "العراق " (جريدة)، العدد ٥٦٠٠،٣١ آب ١٩٤٠.

١٤- "العراق" ، العدد ٥٦٢٠، ٢٣ أيلول ١٩٤٠.

١٥- أنظر نص الخطاب في: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، بغداد، ١٩٨٨، ص١٠٣-١٠٤.

١٦- محمد عويد الدليمي، المصدر نفسه، ص ٥٢.

١٧- مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، ١٩٤٨، ص ٢٨٤.

١٨- "الوقائع العراقية"، العدد ١٧٣٤، ١١ أيلول ١٩٣٩.

١٩- للتفاصيل يراجع:د. محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص٩٧-٩٩.

٢٠- "العراق"، العدد٥٧٤٤، ٢٢ شباط١٩٤١.

٢١- تم تحديد سعر كيلو السكر ب "٦٢" فلسا و الشاي ب"٤٩٠" فلسا و الطحين بـ "٢٢" فلسا و الخبز بـ"٢٤" ينظر :دار الكتب والوثائق (و سنرمز أليه بالهوامش الآتية ب د.ك.و)، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6472 ،رقم الوثيقة(١٠٤).

٢٢- "صوت الأهالي" (جريدة)، بغداد، العدد٢٦،١٠١ /١٠/١٩٤٢ .

٢٣- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 32050/6472، الوثيقة(١٠٤)، الملفة32050/6382 ،الوثيقة(١٨).

٢٤- شملت إجراءات الحكومة قيامها بشراء السكر و توزيعه بالبطاقات ووضعت اليد على كميات الحنطة المخزونة وبيعها بأسعارها المقررة، و سجلت ما في حوزة التجار من بعض السلع مثل إطارات السياراتو مواد الصابون والسمنت والخشب.

٢٥- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6472، الوثيقة (٦٤).

٢٦- "العراق"، العدد ٥٨٠٤، ١٠ حزيران ١٩٤١.

٢٧- "البلاد"، (جريدة)، بغداد، العدد ١٤٢٦، ١١ حزيران ١٩٤٠.

٢٨- أصدرت وزارة نوري السعيد الثامنة لائحة قانون وزارة التموين في شهر آيار ١٩٤٤ لغرض إصلاح شؤون التموين.

٢٩- ستيفن همسلي لونكرك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، الجزء الثاني، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٨، ص٤٩٦.

٣٠- "العراق"، العدد ٥٦٩٥، ٢١ كانون الأول ١٩٤٠.

٣١- المصدر نفسه.

٣٢- المصدر نفسه، العدد ٥٧٤٤، ٢٢ شباط ١٩٤١.

٣٣- المصدر نفسه.

٣٤- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 32050/10093، الوثيقة ٤٢٥.

٣٥- ــــ ، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 32050/10122، الوثيقة ٣٣٢، ١٩٤٢/١/١٨. تخويل وزارة الداخلية لقائم مقام قضاء شاربزار لجمع مبلغ لا يزيد عن (١٥) دينار ضمن منطقة قضاءه، رقم الوثيقة ٣٣٣، ١٩٤٢/٤/٦، جمع التبرعات بقيمة لا تزيد عن ١٥ دينار لتجهيز الطلاب الفقراء في مدرستي (طويلة)،و (بيارة)، رقم الملفة 32050/10122، الوثيقة ٤٥٧، ١٩٤٢/١٢/٣٠، لمنفعة الطلاب الفقراء لمدارس: الفيصلية، كويزه، الأيوبية، غازي.

٣٦- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة32050/7310، الوثيقة المرقمة ٣٤، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢٥٧٦ في ١٩٤٠/٦/٣.

٣٧- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة، 32050/6982، الوثيقة ١٨.

٣٨- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6982، الوثيقة ١٨.

٣٩- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6941، رقم الوثيقة ١٥.

٤٠- " صوت الأهالي"، العدد ٨٤٨، ١٨نيسان ١٩٤٥.

٤١- "البلاد"، العدد ٢٤٣٥، ٢٩ ك٢ ١٩٤٥.

٤٢- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة32050/6941، الوثيقة٥،٤.

٤٣- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6982، الوثيقة ٨، تفتيش مركز شرطة العبخانة.

٤٤- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6941، رقم الوثيقة ١٧، تفتيش مركز شرطة المعظم ومخافر الصليخ والوزيرية وطريق بغداد والسفينة.

٤٥- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6941، الوثيقة ٣٨.

٤٦- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6941، الوثيقة ٤٥.

٤٧- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/6941، الوثيقة ٢٤.

٤٨- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/7065، الوثائق: ١٢و ١١و ٨٠.

٤٩- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 32050/10192، الوثيقة ٤ و ٥.

٥٠- تشكلت اللجنة من السيد جعفر حمندي وزير الشؤون الاجتماعية رئيساً وعضوية السيد أرشد العمري أمين العاصمة و أحمد الرواي مدير الشرطة العام وعبد الحميد رفعت مدير الداخلية العام ونوري القاضي مدير العدلية ونور الدين داود مدير الرعاية العام وحسن رضا المدون القانوني.

٥١- "العراق"، العدد ٥٨٣٤، ١٥ تموز ١٩٤١.

٥٢- المصدر نفسه.

٥٣- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 3205914/10684، الوثيقة١٩.